تحليل وتقييم أداء التجارة البينية للاتحاد الاقتصادي المغاربي خلال الفترة 2010-2018

Analysis and evaluation of the intra-trade performance of the Maghreb Economic Union during the period 2010-2018

فردية اسماعيل[1] ، شربي محمد الامين[2] Fardia Ismail [1] , Cherbi Mohammed El-Amine [2]

[1] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، Fardiaismail@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، cherbilamine@gmail.com

تاريخ الاستلام: 03 /2020/09 تاريخ القبول:24 /2020/11 تاريخ النشر: 31 /2020/12

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التكتل الاقتصادي لدول الاتحاد المغرب العربي الكبير، وأهمية التجارة العربية البينية كخطوة أولية لتعزيز مسيرة هذا التكامل الاقتصادي، وكما حاولت تحليل وتقييم أداء التجارة البينية خلال الفترة 2010-2018.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لدول المغرب العربي تؤهله لقيام تكتل اقتصادي قوي ينافس كبريات التكتلات الاقتصادية الأخرى، إلا أن الواقع يبين عكس ذلك فاثر هذا التكتل ضعيف جدا، وعند تحليل أداء التجارة البينية تبين أنها ضعيفة جدا مقارنة مع تجارتها مع دول وتكتلات أخرى.

كلمات مفتاحية: تكتل اقتصادي، تجارة بينية، اتحاد المغرب العربي.

تصنيف JEL : F13,F42,

Abstract: This study seeks to demonstrate the importance of the economic bloc of the countries of the Greater Maghreb Union, and the importance of inter-Arab trade as a preliminary step to enhance the process of this economic integration, and it also tried to analyze and evaluate the performance of intra-trade during the period 2010-2018.

This study has concluded that the economic potentials available to the Arab Maghreb countries qualify them to establish a strong economic bloc that competes with the major economic blocs, but the reality shows the opposite of that. This bloc hardly has any effect, and upon analyzing the performance of intra-trade it turns out that it is very weak compared to its trade. With other countries andeconomic blocs.

Keywords: Economic Blocs, Intra regional trade,Arab Maghreb Union.

Jel Classification Codes:F13,F42

Résumé: Cette étude cherche à démontrer l'importance du bloc économique des pays de l'Union du Grand Maghreb, et l'importance du commerce interarabe comme étape préliminaire pour renforcer le processus de cette intégration économique, et elle a également tenté d'analyser et d'évaluer la performance du commerce intra-arabe au cours de la période 2010-2018.

Cette étude a conclu que les potentiels économiques dont disposent les pays du Maghreb arabe le qualifient pour établir un bloc économique fort qui rivalise avec les grands blocs économiques, mais la réalité montre le contraire, l'effet de ce bloc est très faible, et lors de l'analyse des performances du commerce intra-commercial, il a été constaté qu'il est très faible par rapport à ses échanges avec les pays et les blocs autre.

Mots-clés: bloc économique, commerce intra, Union du Maghreb arabe.

Codes de classification de Jel: F13,F42

المؤلف المرسل: اسماعيل فرديه، الإيميل: fardiaismail@gmail.com

1.مقدمة:

تسعى السياسات التجارية القطرية اليوم وبشكل ملحوظ إلى تحقيق التحرير الكامل لتجارتها الخارجية وذلك في إطار الإجماع واسع من طرف السياسات الاقتصادية المتبعة حول اعتبار الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية-المتبنى من طرف المنظمة العالمية للتجارة- الطريق الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي،ولهذا نمت مشاركة الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحكومات في المنظمة العالمية للتجارة سعيا منها للاستفادة من ولوج سلعها للأسواق الدولية وتنشيط حركة تجارتها الخارجية.

وقد انتهجت العديد من الدول والحكومات المتقاربة في المنهج الاقتصادي والبعد الجغرافي إلى تشكيل تكتلات اقتصادية تتضافر فيها الجهود وتنسق فيها القوانين وتقسم فيها الأعمال وخطوط الإنتاج فيما بينها بغية تحقيق معدلات نمو كبيرة وتمكين المؤسسات الاقتصادية المحلية من المنافسة في الأسواق الدولية وخفض معدلات البطالة وتنشيط الحركة الاقتصادية بصفة عامة، وفي إطار السعي نحو الاستفادة القصوى من هذه المزايا كرست هذه التكتلات لتحرير التجارة البينية ورفعت القيود والعراقيل نحو انسيابها فيما بين الدول الأعضاء داخل التكتل.

ولهذا فان التكتل الاقتصادي المغاربي يحاول الوصول إلى تكامل اقتصادي عميق يساهم في رفع النمو والتنمية في هذه الأقطار ويقوى قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، وكما تحاول هذه الدول ولوج هذا الباب من تفعيل دور التجارة البينية ورفع جميع القيود نحو انسيابها وتنسيق القوانين المكرسة للرفع من وتيرتها.

الإشكالية الرئيسية

وتبعا لهذه الديباجة المختصرة تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما مدى انسياب التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي، ومدى مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي؟"

الإشكاليات الفرعية

وللإجابة على الإشكالية السابقة الذكر يمكن تقسيم البحث إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

-ما هو واقع التجارة البينية في الاتحاد الاقتصادي المغاربي ؟

-كيف تساهم التجارة البينية في دفع التكامل الاقتصادي المغاربي؟

-ما هي السبل الكفيلة بدفع التكامل الاقتصادي المغربي للوصول إلى مراحل متقدمة؟

فرضيات الدراسة

ومن خلال هذه الإشكاليات المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-تعتبر التجارة البينة للاتحاد المغاربي ذات قيمة معتبرة في إطار السعي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

-تعتبر التجارة البينية اللبنة الأساسية نحو تحقيق تكامل اقتصادي عميق، ذلك لأهمية التجارة الخارجية في تقريب وجهات النضر بين الأقطار المتكاملة اقتصاديا.

-إن المنهج النظري للتكامل الاقتصادي قد حدد الخطوط العريضة لعملية التكامل الاقتصادي (منطقة التفضيلات الجمركية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي)

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على درجة تكامل اقتصاديات الدول المغاربية وعن الدور الذي تؤديه العلاقات التجارية بين الدول المغربية في تعزيز تكاملها الاقتصادي في ضل مجموعة من التحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية الدولية.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه، نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية.

2ماهية التكتلات الاقتصادية

1.2 مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي

هو عملية إرادية من قبل دولتين أو أكثر، يتم بمقتضاه إزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء؛ لغرض الوصول إلى أهداف معينة (حاتم، 2005، صفحة 283).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة(عوض، 2000، صفحة 30).

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول(المطلب، 2002، صفحة 30).

بأنه عملية و حالة ، فبوصفة عملية اشتماله لتدابير ترمي إلى القضاء على التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول ذات قوميات مختلفة، أما بالنظر إليه كحالة يتمثل في إلغاء مختلف أشكال التميز بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء(balassa, 1961, p. 04)

2.2 خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية

صاحب الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية برعاية المنظمة العالمية للتجارة زيادة عدد التكتلات الاقتصادية لاقامة مناطق تجارة حرة أو اتحاد جمركي حيث اتضح وفقا لبعض الدراسات ان نحو 90% من الدول التي وقعت على اعلان مراكش (117 دولة) مشتركة بشكل أو بآخر في تكتل اقتصادي أو أكثر(عيساوي، 2016، صفحة 44).

ليس التكتل ظاهرة عرفها الاقتصاد الدولي بل هو غاية تسعى إليها الدول لتحقيق عدة مزايا تعود بالنفع على الدول المنطوية داخل التكامل، و لهذا تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي(الندوي، 2001، صفحة 85):

-تتصف بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها؛

- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة؛

- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل؛

- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها؛

- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله؛

- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها؛

- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية؛

- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

3. ماهية التكتل الاقتصادي المغاربي

1.3 نشأة التكتل الاقتصادي المغاربي

الإتحاد المغاربي أو ما يسمّى اتحاد المغرب العربي هو إتحاد تمّ تأسيسه في السابع عشر من شهر فيفري 1989، في العاصمة المغربية "مراكش". يتألف الإتحاد المغاربي من خمس دول رئيسة، وهي: ليبيا،وتونس،والمغرب،والجزائر،وموريتانيا. وقد بدأت فكرة هذا الإتحاد في الفترة التي سبقت مرحلة استقلال هذه الدول، حيث كانت هنا كمحاولات من عدة أحزاب سياسية كحزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري في تونس، وجبهة التحرير الوطنية في الجزائر، حيث أنّ هذه الأحزاب تداولت فيما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينها فكرة إنشاء اتحاد بين هذه الدول (المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية بطنجة أفريل 1957) من أجل تنشيط وتقوية فكرة التعاون الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول(جاد، 2016، صفحة 03).

2.3 أهداف الإتحاد المغاربي

من خلال الاجتماعات والاتفاقيات المختلفة تم الاتفاق على أهداف هذا الإتحاد وتحديدها فيما يلي:

-فتح الحدود بين دول الإتحاد الخمسة.

- منح أفراد هذه الدول حرية التنقل،

- حرية تنقل السلع فيما بينها.

- التنسيق الأمني بين هذه الدول.

3.3 مبادئ الإتحاد المغاربي

تم الاتفاق على مبادئ هذا الإتحاد، وهي كالآتي:

- زيادة روابط الأخوة بين الدول العربية الشقيقة هذه واتحادها فيما بينها لتحقيق الرفاهية لأفرادها وشعوبها والدفاع عن حقوقهم.

- إقامة السلام والعدالة.

- اعتماد نهج سياسي مشترك واحد في كل الميادين فيما يخص هذه الدول مؤسسات الإتحاد المغاربي الأمانة العامّة، وهي موجودة في الرباط في المغرب.

4.3 الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو التالي(UNECA, 2014, pp. 04-06):

***مجلس الرئاسة**

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.

***مجلس وزراء الخارجية**

مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية. ويتكون المجلس من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد. ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أوبناء على طلب أحد الأعضاء.

لجنة المتابعة

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

***اللجان الوزارية المتخصصة**

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/1/23 كالآتي: يكون الاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:- لجنة الأمن الغذائي، - لجنة الاقتصاد والمالية،- لجنة البنية الأساسية، - لجنة الموارد البشرية.

وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسبما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية.

***الأمانة العامة**

للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين يتندبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفق اللوائح الداخلية للأمانة العامة. وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

-العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.

-المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

-إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.

-إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.

-الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

-حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.

-العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.

-ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون لتعزيز العمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

-ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

***مجلس الشورى**

ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد، ويتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفق النظم الداخلية لكل دولة. ويبدي مجلس الشورى رأيه فيما يمليه عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه. ويتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة.

***الهيئة القضائية**

تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط.

وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***جامعة المغرب العربي**

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها، ومقرها طرابلس. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

***المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية**

تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/3/10م، ومقره تونس. يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنه.

4 واقع التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي

تحتل التجارة موقعا مهما في دفع العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وبداية جيدة لأي تكتل اقتصادي، ولهذا فان التكتل الاقتصادي لدول المغرب العربي قد كرس لهذا المبدأ في أكثر من مرة، إذ عزز لدور التجارة البينية في الكثير من القوانين الصادرة عنه، ولهذا فقبل الشروع في رصد حجم التجارة البينية يمكن رصد حجم التجارة الخارجية لدول المغرب العربي خلال فترة الدراسة حتى يتم مقارنتها مع حجم التجارة البينية.

الجدول 01: حجم التجارة الخارجية البينية لدول المغرب العربي (2010-2019) مليون دولار

		الجزائر	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2010	الصادرات	1865.7	1456.8	1023.6	598.6	0.2
	الواردات	945.2	1356.2	1589.3	1426.2	79.1
2011	الصادرات	1623.6	15426.2	953.1	625.2	0.2
	الواردات	681.3	1401.3	1523.1	1398.8	82.3
2012	الصادرات	1970.6	1545.8	894.6	565.6	0.4
	الواردات	719.4	1429.3	1413.8	1394.6	89.2
2013	الصادرات	2243.2	1546.4	328.8	531.7	0.2
	الواردات	970.3	1690.8	1316.2	1521.1	109.4
2014	الصادرات	2945.2	1367.8	706.1	540.2	1.9
	الواردات	1079.2	1728.7	1026.1	1560.1	188.3
2015	الصادرات	2252.4	1302.6	426.1	469.2	0.8
	الواردات	518.7	735.9	965.1	1601.7	551.6
2016	الصادرات	1160.5	1203.3	–	598.6	2.0
	الواردات	966.3	876.7	–	830.7	554
2017	الصادرات	1452.6	1169.1	–	652.7	2.03
	الواردات	856.4	923.4	–	1021.3	589
2018	الصادرات	1648.4	1123.5	–	689.4	2.4
	الواردات	1024.3	856.2	–	1123.5	601.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي

إذ يبين الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل الصدارة في كمية الصادرات بما نسبته 2945.2 مليون دولار سنة 2014 ومن بعدها الغرب، بينما تبقى الصادرات الموريتانية هي الأضعف حيث لا تتجاوز 3مليون دولار خلال طول فترة الدراسة، وفي الملاحظ عن الواردات يتبين أن كل من تونس وليبيا والمغرب والجزائر لها نسب متقاربة في حجم الواردات بحوالي 1000مليون دولار، وتبقى موريتانيا هي الأضعف حيث لا تتجاوز 600 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.4 التجارة الخارجية لتونس مع دول المغرب العربي

تعد التجارة الخارجية في تونس مزدهرة مع دول الجوار، وذلك للموقع الجغرافي الذي يتوسط دول المغرب العربي، بالإضافة إلى حيازة تونس من أراضي زراعية خصبة صالحة للزراعة ومواد أولية تدخل في الصناعات الغذائية والمنتجات المصنعة والنصف مصنعة، والجدول الموالي يبين حجم التجارة الخارجية لتونس مع دول المغرب العربي.

الجدول 02: التجارة الخارجية لتونس مع دول المغرب العربي (2010–2018) مليون دولار

		الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2010	الصادرات	423.4	963.2	245.6	15.4
	الواردات	856.4	286.1	130.2	1.1
2011	الصادرات	456.1	1025.7	232.4	14.3
	الواردات	952.3	301.8	125.6	1.2
2012	الصادرات	484.7	828	213.2	19.9
	الواردات	982.8	315.4	129.7	1.4
2013	الصادرات	485.9	868.1	192	0.1
	الواردات	1184.9	408.9	95.9	1.1
2014	الصادرات	485.5	667.2	183.2	31.9
	الواردات	1195.8	412.7	119	1.2
2015	الصادرات	568	532.7	180	21.9
	الواردات	501.7	19.6	186.6	2.8
2016	الصادرات	579.7	456.6	150.2	16.8
	الواردات	746	16.9	111.2	2.6
2017	الصادرات	621.5	421.6	146.3	12.3
	الواردات	823.1	12.3	120.3	3.2
2018	الصادرات	698.4	356.1	142.1	15.4
	الواردات	856.4	9.8	132.3	3.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي

تحتل الصادرات التونسية نحو ليبيا الصدارة بما نسبته 1025.7مليون دولار في سنة 2011، وبدرجة أقل الجزائر بينما تبقى الصادرات التونسية نحو المغرب وموريتانيا ضعيفة حيث لا تتجاوز 20 مليون دولار نحو هذه الأخيرة، وفي المقابل نجد الواردات التونسية المتأتية من الجزائر هي الأكبر بما نسبته 1195.8 مليون دولار في سنة 2014 وبدرجة أقل ليبيا، بينما تبقى الواردات التونسية من المغرب وموريتانيا هي الأقل وذلك بحكم البعد الجغرافي لكل منهما عن تونس.

2.4التجارة الخارجية للجزائر مع دول المغرب العربي

نظرا لكبر حجم الجزائر مقارنة مع دول المغرب العربي وتنوع اقتصادها بين منتجات زراعية وصناعية مواد أولية، بالإضافة إلى المواد الطاقوية من بترول وحديد خام وغيرها، فهي بذلك تعتبر مصدر جيد لبلدان الجوار لتوريد خطوطها الانتاجية، والجدول الموالي يوضح تركيبة التجارة الخارجية للجزائر مع دول المغرب العربي.

الجدول 3: التجارة الخارجية للجزائر مع دول المغرب العربي(2010–2018) مليون دولار

		تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2010	الصادرات	991.5	5.9	864.2	3.2
	الواردات	391.8	55.3	281.4	0.1
2011	الصادرات	1189.3	6.2	912.4	3.4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الواردات	463.6	64.2	274.6	0.3
2012	الصادرات	1653.3	6.6	968.7	3.7
	الواردات	497.2	60.6	266.9	0.4
2013	الصادرات	1037.2	22.6	1027.1	4.2
	الواردات	291.2	300	206.1	0.6
2014	الصادرات	601.7	23.9	1238.7	29.3
	الواردات	407.5	339.8	241.5	0.7
2015	الصادرات	944.2	42.4	967.4	205.4
	الواردات	457.2	3.9	223	0.6
2016	الصادرات	1046.2	30.9	52.6	256.4
	الواردات	521.3	30.9	38.4	0.8
2017	الصادرات	1204.5	22.4	45.3	298.6
	الواردات	564.3	8.6	10.5	0.9
2018	الصادرات	1264.2	18.4	26.5	322.4
	الواردات	612.4	4.1	6.2	0.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي

تحتل الصادرات نحو تونس المرتبة لأولى بنسبة 1653.3 مليون دولار سنة 2011 ونسب أقل مع دولة موريتانيا، وتبقى الصادرات الجزائرية نحو كل من المغرب وليبيا متقاربة وبنسب ضعيفة، ومن الملاحظ حول الواردات الجزائرية من دول المغرب العربي يتضح أن الواردات المتأتية من تونس هي الأعلى حيث 497.2 مليون دولار خلال 2012 ، ومن بعدها الواردات المغربية بنسبة 266.9 مليون دولار سنة 2012، وتبقى النسبة ضعيفة مع ليبيا وموريتانيا.

3.4 التجارة الخارجية لليبيا مع دول المغرب العربي

تشترك لبيا في حدودها البرية مع كل من تونس والجزائر فقط، ولهذا فمن الطبيعي جدا أن تتشارك معهما في تجارتها الخارجية اكثر من المغرب العربي وموريتانيا، إلا أن القاعدة الصناعية في ليبيا ضعيفة وترتكز على المواد الإستخراجية فقط، والجدول الموالي يوضح تجارة ليبيا مع دول المغرب العربي.

الجدول 4: التجارة الخارجية لدولة ليبيا مع دول المغرب العربي (2010-2018) مليون دولار

		الجزائر	تونس	المغرب	موريتانيا
2010	الصادرات	10.5	1024.5	6.4	-
	الواردات	6.4	1456.4	29.5	-
2011	الصادرات	21.5	956.4	10.5	-
	الواردات	5.4	1389.7	32.6	-
2012	الصادرات	7.3	874.6	12.7	-
	الواردات	12.8	1363.4	37.6	-
2013	الصادرات	81.1	234.5	13.2	-
	الواردات	7.1	1213.9	95.2	-
2014	الصادرات	308.9	375.1	22.1	-
	الواردات	26.2	953.9	46	-
2015	الصادرات	3.6	411.6	7.6	-
	الواردات	45.9	919.2	0.1	-
2016	الصادرات	5.6	13.7	0.1	-
	الواردات	4.7	456.7	71.4	-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2017	الصادرات	6.6	6.4	–	–
	الواردات	3.8	233.4	65.4	–
2018	الصادرات	6.9	2.3	–	–
	الواردات	3.6	210.4	89.6	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي

يتضح من خلال الجدول أن الصادرات الليبية نحو تونس تحتل الصدارة بما نسبته 1024.5مليون سنة 2010 بينما تبقى الصادرات الليبية نحو كل من الجزائر والمغرب ضعيفة، وتبقى الواردات الليبية المتأتية من تونس والمغرب هي الأضعف مقارنة مع الواردات المتأتية من دولة الجزائر، بينما لا يوجد أثر لحركة التجارة بين كل من ليبيا وموريتانيا وذلك لضعف الهيكل الإنتاجي لكل نهما والبعد الجغرافي وعدم توفر وسائل النقل.

4.4التجارة الخارجية للمغرب مع دول الاتحاد المغاربي

تطل دولة المغرب على واجهتين بحريتين هما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأطلسي، وهذا ما يؤهلها للنشاط التجاري أكثر مع دول الجوار، بالإضافة إلى تنوع المنتجات من صناعية وغذائية ومواد طاقوية وإستخراجية، ولهذا فان تجارتها مع دول المغرب العربي نشطة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 5: التجارة الخارجية للمغرب مع دول المغرب العربي (2010–2018)مليون دولار

		الجزائر	ليبيا	تونس	موريتانيا
2010	الصادرات	246.5	76.5	132.6	145.6
	الواردات	1089.5	11.5	254.7	1.2
2011	الصادرات	232.5	79.5	126.4	142.3
	الواردات	1102.3	16.5	249.8	0.9
2012	الصادرات	228.9	81.3	121.8	133.6
	الواردات	1129.1	23.5	241.4	06
2013	الصادرات	209.1	87.7	86.8	140.9
	الواردات	1282.8	15.4	221.6	1.3
2014	الصادرات	211.0	36.5	105.5	187.2
	الواردات	1330.8	22.1	206.3	0.9
2015	الصادرات	188.5	22.8	96.4	161.5
	الواردات	1341.6	24.1	234.3	1.7
2016	الصادرات	236.2	89.7	98.3	174.4
	الواردات	627.7	11.1	191.7	0.2
2017	الصادرات	242.6	95.7	86.4	184.3
	الواردات	1125.3	14.6	201.4	0.1
2018	الصادرات	249.8	98.6	79.4	198.6
	الواردات	1345.6	9.8	199.4	0.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي

تعتبر صادرات دولة المغرب نحو كل من الجزائر وموريتانيا هي الأعلى ضمن التجارة البينية لدلو الاتحاد المغرب العربي اذ تتجاوز 200 ملون دولار لكل منهما، وتبقى الصادرات المغربية نحو كل من تونس وليبيا بدرجة أقل حيث لا تتجاوز 25 مليون دولار خلال طول فترة الدراسة وذلك للبعد الجغرافي، بينما تبقى الواردات المتأتية من موريتانيا ضعيفة جدا حيث لا تتجاوز 2ملون دولار ومن بعدها ليبيا حيث لا تتجاوز الواردات نسبة 25 مليون دولار، وتبقى الواردات الجزائرية تحتل الصدارة حيث تتجاوز 1400ملون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.4 التجارة الخارجية لموريتانيا مع دول الاتحاد المغاربي

ان الموقع الجغرافي لموريتانيا في مجموعة دول المغربي العربي يظهر متطرفا قليلا، وبالاضافة إلى تخبط هذه الدولة مع البرامج الاقتصادية التي تحاول تنشيط اقتصادها الضعيف لم يؤهلها لبلوغ تجارة خارجية قوية مع دول المغرب العربي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 6: التجارة الخارجية لموريتانيا اتجاه دول المغرب العربي (2010-2018) مليون دولار

		الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس
2010	الصادرات	0.0	0.0	0.1	0.0
	الواردات	0.6	0.0	79.5	2.6
2011	الصادرات	0.1	0.0	0.2	0.0
	الواردات	0.8	0.0	83.4	3.2
2012	الصادرات	0.1	0.0	0.4	0.0
	الواردات	0.9	0.0	80.9	7.4
2013	الصادرات	0.1	0.0	0.0	0.0
	الواردات	8.8	0.0	80	20.1
2014	الصادرات	0.6	0.0	1.3	0.0
	الواردات	32.2	0.0	120	36.1
2015	الصادرات	0.2	0.0	0.3	0.3
	الواردات	313.9	0.0	199.6	38.1
2016	الصادرات	0.2	1.0	0.4	0.4
	الواردات	360	149	220.3	45
2017	الصادرات	0.4	1.2	0.3	0.3
	الواردات	382.3	132	201.4	42.1
2018	الصادرات	0.6	0.6	0.7	0.2
	الواردات	396.1	122	210.4	48.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي

يتبين من خلال الجدول أن الحركة التجارية لموريتانيا هي الأضعف بين دول الاتحاد المغرب العربي، إذ تبقى الصادرات ضعيفة حيث لا تتجاوز 1.5 مليون دولار نحو كل من دول الاتحاد، وسبب ذلك إلى ضعف الاقتصاد الموريتاني، بينما الواردات المتأتية من الجزائر والمغرب هي الأعلى مقارنة مع الواردات المتأتية من تونس وليبيا وذلك للبعد الجغرافي.

6.4 أثر التجارة البينية للاتحاد المغاربي في إجمالي التجارة العربية والخارجية

لا يمكن الحكم على حجم نشاط التجارة البينية لدول الاتحاد المغرب العربي إلا بعد مقارنتها مع حجم التجارة الخارجية الكلية لنفس الدول، ولهذا فالجدول المالي يضع هذه المقارنة للحكم على نشاطها من عدمه.

الجدول 7:مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية البينية والتجارة الخارجية العربية

		نسبة التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى التجارة البينية العربية	نسبة التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى التجارة الخارجية العربية
2010	الصادرات	3.23	2.06
	الواردات	3.02	2.22
2011	الصادرات	345	2.15
	الواردات	3.32	2.33
2012	الصادرات	3.65	2.48
	الواردات	3.20	2.57

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2013	الصادرات	3.70	3.10
	الواردات	3.11	2.61
2014	الصادرات	4.18	4.20
	الواردات	3.58	2.91
2015	الصادرات	3.76	4.81
	الواردات	4.23	3.91
2016	الصادرات	3.08	3.97
	الواردات	2.43	2.23
2017	الصادرات	3.45	4.23
	الواردات	4.02	2.56
2018	الصادرات	4.02	4.26
	الواردات	4.16	3.12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي

يلاحظ من خلال الجدول مساهمة التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي تمثل نسبة ضعيفة من إجمالي التجارة العربية الإجمالية والتجارة الخارجية إذ لا تتجاوز أعلى نسبة 5% ، ومن الملاحظ ان هذه النسبة قد ارتفعت خلال فترة الدراسة لكل من الصادرات والواردات حيث كانت لا تتجاوز هذه النسبة 3.2% بالنسبة للصادرات الإجمالية للتجارة العربية وفي نهاية الفترة أصبحت هذه القيمة أكثر من 4% وكذلك هو الحال مع الواردات وهذا يدل على وجود نشاط عربي ضعيف في مجال التجارة البينية، بينما نسبة الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي مقارنة مع الصادرات الخارجية لنفس الدول مع العالم الخارجي يلاحظ أنها قد ارتفعت من 2% خلال البداية إلى غاية 4.26% عند نهاية الفترة، وفي المقابل نلاحظ الثبات في الواردات المتأتية من العالم الخارجي لدول الاتحاد المغرب العربي، وهذا ما يدل اعتماد الدول المغربية على الواردات الأجنبية.

5. عوائق الاتحاد الاقتصادي المغاربي

إن غياب تصور واضح المعالم لسير عليه وفق خطط مبدئية كان السبب الرئيس في تعثر هذا التكتل نحو بلوغه الهدف المنشود، ويمكن إيجاز أهم العوائق فيما يلي:

- تعقد دول الاتحاد المغربي الكثير من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية مع دول وتكتلات أخرى خارج الاتحاد المغاربي بهدف تحسين أدائها الاقتصادي، ويكون ذلك عل حساب دفع العلاقات الاقتصادية المغاربية؛
- تعاني الاقتصاديات المغاربية من قلة تنوع تجارتها الخارجية وهذا ما يؤثر على تحسين التبادل التجاري البيني، ولهذا تتوجه بتجارتها الخارجية نحو الدول الأوربية والغربية لتصريفها؛
- ضعف الهيكل الاقتصادي للدول المغاربية وتماثله مما يصعب عليها عملية التكامل، بل يجعلها في موقف التنافس؛
- اعتماد الدول المغاربية على المواد الطاقوية والصناعات الاستخراجية مما يجعلها تتأثر بالتقلبات في أسعار الأسواق الدولية؛
- ضعف البنية التحتية مثل السكك الحديدة والطرق و النقل البحري التي تعتبر محرك أساسي للمبادلات الخارجية؛
-تأثير الشراكة الأورو متوسطية على الاتحاد المغاربي حيث رأت هذه الدول أن المنافع المكتسبة من الدخول في هذه الشراكة أفضل من تفعيل أداء الاتحاد المغاربي؛
-الكثير من العقبات السياسية تحول دونما توافق الراء حول تفعيل أداء الاتحاد المغاربي، فالقضية الصحراوية بين الجزائر والمغربية بقية معلقة بالإضافة إلى تخبط بعض الدول مع أوضاعها الأمنية الداخلية (فترة التسعينات في الجزائر، الربيع العربي في تونس وليبيا).
-التهرب من المصادقة على الاتفاقيات وعرقلة تنفيذها، إذ تم الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر في 1992 وإنشاء سوق زراعية مغاربية ووحدة جمركية في 1995 وصولا إلى إقامة تكامل اقتصادي موحد في حدود 2004، لكن كل هذا لم يقع بسبب المماطلة وعدم تنفيذ الخطط والبرامج المسطرة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-التنافس على رئاسة الاتحاد، رغم وجود قانون يحد تداول الدول على رئاسته؛

-فتور العلاقات السياسة بين الدول الأعضاء زاد من تدهور أوضاع الاتحاد المغاربي، فالعلاقات بين الدول الأعضاء تتسم بالجفاء وعدم الاستقرار والتوتر في بعض الأحيان.

لم يحقق اتحاد المغرب العربي أدنى درجات التكامل بين الدول الأعضاء التي مازالت تجارتها البينية تراوح مكانها في حدود 3% من حجم التجارة الخارجية المغاربية، إذ سعت كل دولة إلى عقد اتفاقيات شراكة مع أطراف وتكتلات اقتصادية أخرى كالتحاد الأوربي وتكتل النافتا والدول الآسيوية، وبالتالي لم يترجم عدد الاتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية بتحرير كاف للمبادلات المغاربية البينية التي بقيت معرقلة بفعل العديد من العوامل وقلصت الانسجام الإجمالي لمخطط التكامل(محرزي، 2005، صفحة 59)

6. آلية تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي

يملك الاتحاد الاقتصادي المغربي العديد من الحوافز الاقتصادية التي تمكنه من تقدم الاتحاد وبلوغه من مراحل متقدمة تنافس التكتلات الاقتصادية العالمية، حيث يملك ما يقرب 170 مليون نسمة ورقعة جغرافية تزيد عن 6 ملايين كم^2 منها ما يقارب 95 ألف كم^2 أراضي زراعية، وواجهتين بحريتين تمتد من أقصى الشرق الليبي إلى أقصى الغرب الموريتاني، بالإضافة إلى الثروات الباطنية من غاز ونفط إذ تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا من حيث احتياطي النفط و5 للغاز الطبيعي، وتحتل ليبيا المرتبة 9 لاحتياطي النفط، وتحوز المملكة المغربية على اكبر منجم للفوسفات، كما تزجر هذه البلدان بالطاقة الشبانية الواسعة في الهرم السكاني الذي يبلغ تعداده 100 مليون نسمة، ولهذا تفعيل هذه العوامل وغيرها لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي والاستفادة من آثاره، ويمكن اقتراح بعض التوصيات لذلك.

-التركيز على رسم خطة شاملة للتكامل الاقتصادي تضع في أولوياتها تفعيل التجارة البينية من خلال تسهيل حركة انسيابها (تبسيط الإجراءات الجمركية، تعزيز وسائل النقل، إقامة منطقة تجارة حرة....)؛

-إقامة مشارع مشتركة في جميع المجالات الاقتصادية للاستفادة من الخبرات المتبادلة والمساهمة في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة؛

-ضرورة الاعتناء بالبنية التحتية، باعتبارها القاعدة المحفزة لجلب الاستثمارات الأجنبية وإقامتها؛

-تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والنظم الضريبية في سبيل تعزيز العمل المشترك وتفادي النقص الملحوظ؛

-تحرير تدفق عوامل الإنتاج (اليد العاملة، رؤوس الأموال، السلع والمواد الخام)حتى تسهل إقامة المشاريع الاقتصادية وتدفع بانسياب التجارة البينية، وهذا لا يمكن إدراكه إلا عبر التنسيق الاقتصادي، والتخفيف من الحواجز الجمركية وصولا إلى قيام إتحاد جمركي مغاربي؛

-العمل على تفعيل المؤسسات المغاربية القائمة، انطلاقا من معالجة قصورها، ومنحها الصلاحيات الضرورية للتحرك على المستوى الإقليمي، وهذا يتضمن التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية. واعتبار هذه المؤسسات على أنها مكسب العملية البناء المغاربي (عادل، 2017، صفحة 497)؛

-تنويع الجهاز الإنتاجي بين الدول المغاربية وتخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي، لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد على بعضها البعض وتكمل بعضها ، لان تباين التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء بشكل عام يمكن الدول من تحقيق هدفها وهو توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء(زورداني، 2020، صفحة 15)؛

-تعزيز دور المؤسسات البنكية وتقويتها والعمل على دمجها لتقوية أثرها في دفع المشاريع الاقتصادية الإنتاجية وتنويع عمليات التمويل في مختلف المراحل الإنتاجية؛

-رصد القوانين المعززة لعمل المصارف في المنطقة المغربية ككل دونما قصورها على بلدانها الأم؛

-ضرورة الرفع من القدرة الشرائية للمواطن المغاربي، حتى يتسنى توسيع السوق الاستهلاكية لامتصاص الفائض السلعي المنتج محليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. الخاتمة

بعد التحليل لأثر التجارة البينية لدول الاتحاد المغاربي كآلية لدفع مسيرة التكتل الاقتصادي المغاربي تبين أن حجم التجارة البينية لا يرقى إلى مستوى يؤهلها لبلوغ مصاف التكتلات الاقتصادية الكبرى وذلك رغم الإمكانيات المتاحة لتفعيل تجارتها البينية، فالعوائق التي منعت ازدهار التجارة حالة دون ارتقائها بالإضافة إلى عدم وجود خطط واضحة لسير عليها لبلوغ الأهداف المسطرة، وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج.

-أن حجم التجارة ضعيف جدا مقارنة مع تجارة الدول المغاربية مع الدول الأخرى خارج الدول الأعضاء؛

-أن الهيكل الإنتاجي لدول الاتحاد المغاربي ضعيف وخاصة مع دولة موريتانيا، قد ساهم في عرقلة تدفق التجارة البينية؛

-أن تركز الصناعة على المواد الإستخراجية قد قلل من تنوع السلع الإنتاجية وبالتالي لم يوجد تكامل في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؛

-لم تساهم التجارة البينية في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي وذلك لضعف تدفقها لعديد المشاكل التي تعتريها؛

-رغم قدم إنشاء الاتحاد الاقتصادي المغربي إلا أن أثره ضعيف على الواقع الاقتصادي.

واستنادا إلى مجموعة النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح توصيات في إطار تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي:

-ضرورة تفعيل الإرادة السياسة أولا من أجل دفع مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي؛

-الرفع من العراقيل حول انسياب التجارة البينية (عراقيل جمركية، ضريبية، قانونية)؛

-ضرورة الامتثال لجميع القوانين التنظيمية الصادرة علن الاتحاد؛

-ضرورة التخلي عن بعض السيادة الوطنية لصالح التكتل الاقتصادي المغاربي حتى تقترب الآراء وتحل معها المشاكل العالقة.

المراجع

- سامي عفيفي حاتم. (2005). *الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية –التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق–*. مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2002). *السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة*. مصر: مجموعة النيل العربية.
- محسن الندوي. (2001). *تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة*. لبنان: منشورات الحلبي.
- مُحَمَّد عباس محرزي. (2005). نحو تنسيق ضريبي في اطار التكامل الاقتصادي المغاربي. *اطروحة دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، المسيلة. الجزائر.
- شليحي الطاهر، صافية زورداني. (المجلد8، العدد1 مارس، 2020). دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي* .
- على عيشاوي. (2016). محددات الحركة الدولية لرؤوس الاموال (دراسة عينة من الدول المتقدمة خلال الفترة 2000–2014). *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، الصفحات 40–56.
- قصري مُحَمَّد عادل. (المجلد1، العدد4 جوان، 2017). معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي واساليب تفعيله. *مجلة دراسات اقتصادية* .
- مُحَمَّد محمود عبد الرحيم جاد. (17 08، 2016). تطور الاتحاد الاقتصادي لدول المغرب العربي (الاتحاد المغاربي) حتى عام 2015. *المركز الديمقراطي العربي* .
- اكرام عبد الرحيم عوض. (2000). *السوق شرق اوسطية*. مصر: مركز الحضارة العربية.
- bela balassa .(1961) .*the theory of economic integration*.london: homewood.
- UNECA .(2014) .united nation economic commission for africa .Addis Ababa: african statistical year book.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com